كلمة صاحب السمو الملكي الامير حسن بن طلال

ولي عهد المملكة الاردنية الهاشمية

في

مؤتمر الامم المتحدة للتعاون الفني بين الدول النامية

٣٠ آب /اغسطس - ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

بيونس آيرس - الارجنتين

سمي التعاون الفني بين الدول النامية بانه "" بعد جديد للتعاون الدولي من اجل التنمية "" . ويبدو لي انه من حيث الفكرة ليس "" جديدا "" كما انه ليس مجرد "" بعد "" .

ليس جديدا لانه عندما شارك العرب قبل قرون خلت الشرق والغرب معلوماتهم العلمية والتكنولوجية كان ذلك في الحقيقة تعاونا فنيا بين الدول النامية ، لكن دون استعمال المصطلح المعاصر . وبالطبع فقد تغيرت الامور منذ ذلك الحين في الوطن العربي وفي الغرب على السواء . لكن التعاون الفني بين الدول النامية استمر ليربط بين الاميريكيتين الوسطى والجنوبية ، ويمتد من الصين والهند الى العالم الاسلامي ، وعبر افريقيا والبحر الابيض المتوسط الى اوروبا ، الى ان كانت الانجازات التكنولوجية الاخيرة فشطرت الكرة الارضية الى منطقة شمالية واخرى جنوبية لتوسع الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون .

ان التعاون الفني بين الدول النامية كمفهوم ليس جديدا ، انما الجديد هو المصطلحات المستعملة لترويجه ، وجاء في مذكرة مقدمة للمؤتمر من أمين عام المؤتمر انه وراء المصطلحات كـ "" تقوية المؤسسات "" و "" تزويد المعلومات وتبادلها "" و "" اعادة توجيه الامكانات "" ، وراء هذه المصطلحات تكمن على وجه التحديد تلك العمليات التي وفرت الشرايين والقنوات الحيوية للتقدم الانساني باسره في كل مكان وفي كل زمان عبر العصور "

ان التعاون الفني بين الدول النامية ليس مجرد بعد ولكنه حركة قائمة بذاتها اصبحت ضرورتها الحتمية في الفترة الاخيرة اكثر وضوحا للعالم النامي بسبب الصعوبات التي تواجهها العلاقات بين الشمال والجنوب . وتكمل هذه الحركة بشكل كبير الجهود لاقامة نظام اقتصادى عالمي جديد . ولم تؤد المحاولات نحو ايجاد حوار ذى معنى بين الشمال والجنوب حتى الان الا الى سلسلة من الاحاديث الفردية من جانب واحد "" تتسم بالصخب العارم دون ان تدل على شيء "" وقد ادت هذه الحالة ، وبصورة حتمية الى ادراك اكبر في العالم النامي للحاجة الى الاعتماد على النفس قوميا وجماعيا . وضمن هذا الاطار يمكن تفهم اعلان الكويت في الخامس من حزيران من عام ١٩٧٧ عندما وصف التعاون الفني بين الدول النامية بانه "" حتمية تاريخية ولدتها الحاجة الى نظام عالمي جديد .”" ولقد اصاب هذا الاعلان الحقيقة عندما سمى التعاون الفني بين الدول النامية "" عملية واعية منظمة ذات دوافع سياسية طورت من اجل ايجاد اطار من الروابط المتعددة الاطراف بين الدول النامية . ""

ان هذه الروابط متعددة الاطراف ضرورية ليس فقط للتعبير عن الاراء المتباينة ضمن العالم النامي وللاعراب عن موقف اكثر تجانسا ضمن اطار علاقات ذلك العالم مع العالم المتقدم ولكن ايضا ، وقبل كل شيء ، لاستنباط طرق ووسائل جديدة لتحسين عملية التنمية نفسها وتسريعها ، وهذا أمر اساسي لانه رغم التقدم الكبير الذى احرز على المستوى العالمي خلال العقدين الاخيرين لا تزال فئات هائلة من سكان العالم محرومة من ثمار هذا التقدم . فبينما نما ثراء الدول المتقدمة بشكل عام لا زالت الدول النامية "" تلهث بتسارع لتبقى في نفس المكان . "" وفي الحقيقة اصبح بعض تلك الدول اشد فقرا نتيجة عوامل محلية وعالمية مختلفة .

ولقد جاء في التقرير عن التقدم العالمي الذى نشره البنك الدولي قبل بضعة ايام ان ٨٠٠ مليون انسان لا يزالون يعيشون في حالة من "" الفقر الكامل "" الذى وصفه رئيس ذلك البنك بانه "" نمط حياتي يتسم بسوء التغذية ، والامية ، والمرض ، والبيئة البائسة ، والنسبة العالية في وفيات الاطفال ، والمعدل المنخفض للعمر ، وذلك الى درجة تقل بكثير عن اى تعريف معقول للكرامة الانسانية . ""

ورغم الاهداف النبيلة التي تكمن وراء عقود التنمية ورغم الاستراتيجيات المختلفة التي تم تبنيها لمعالجة التباين الكبير في الوضع الاقتصادى العالمي على كل حال ، يبقى الحقيقة اليوم ان سكان الدول المتقدمة ، وهم اقل من ثلث سكان العالم ، يحققون ويتمتعون بثلثي الانتاج الاجمالي للعالم باسره ، أما الدول النامية فهي توفر ثلث صادرات العالم من السلع الاساسية ، باستثناء الوقود مقارنة بعشر واحد فقط من السلع المصنعة ، وبينما تزداد الافواه التي تحتاج الى الطعام في الدول النامية فلم يؤد التضخم المصحوب بالركود الاقتصادى العالمي الا الى زيادة اضعاف مقدرة هذه الدول على مواجهة تحدى التقدم الاقتصادى .

لقد عرف الفقر بانه "" حالة اقتصادية تمنع المرء من التوجه الى اى مكان سوى الى الدين "" وان عبء الديون الخارجية القائمة للدول النامية يسارع بالوصول الى نسب لا يمكن تحملها . ويقدر الان ان ما يقرب من ١٧ ٪ من عوائد التصدير التي تحققها الدول النامية الاشد فقرا وغير المصدرة للنفط ينفق على مواجهة التزامات الديون . ورغم الخطوات الايجابية التي اتخذتها بعض الدول المتقدمة في سبيل التخفيف من هذه المشكلة الا انه يترتب القيام بالمزيد من الجهود اذا ما اريد للدول النامية ان تكون قادرة على الاستفادة القصوى من مواردها المحدودة .

لا اود ان اثقل عليكم بالحقائق والارقام عن الاوضاع البائسة في العالم النامي . لكني اود ان اوكد ان حالة عدم التوازن في الوضع الاقتصادي العالمي واستمرار اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية لن تكون ضارة بمستقبل العالم من الناحية الاقتصادية والسياسية فحسب بل انها لا تتفق والقيم الانسانية الاساسية .

منذ سنوات عديدة خلت ، قال سياسي بريطاني ان العالم تملكه "" الاقلية بل الاقلية القليلة "" . وقد لا يزال هذا القول صحيحا في يومنا هذا . الا ان الوعي يتزايد بان مستقبل العالم مرهون الى حد كبير بما يمكن للانسانية مجتمعة ان تقوم به نحو الفقراء والفقراء جدا الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من سكان المعمورة . ولم يسبق في التاريخ ان كان مصير "" الاقلية بل الاقلية القليلة "" مرتبطا ذلك الرباط الوثيق بمصير "" الفقراء والفقراء جدا . ""

يوجد داخل العالم النامي الذى يسمى احيانا العالم الثالث ما يمكن أن يسمى "" العالم الرابع "" — عالم الاقل نموا — المأهول باولئك الذين يفوق عوزهم بنسبة اكبر مقدرتهم على التغلب على ذلك العوز . ورغم ان مصيرهم ينال اهتماما متزايدا منذ بضع سنين ، الا ان الكثير يبقى ليبذل من اجلهم ، ويستطيع التعاون الفني بين الدول النامية ان يلعب دورا كبيرا في الجهد الدولي الذى يبذل في سبيلهم .

وبالاضافة الى مجموعة الدول الاقل نموا داخل العالم النامي ، هناك اتجاه في الوقت الحاضر الى تشكيل مجموعات او نواد بهدف الترويج للمصالح المشتركة الخاصة او الدفاع عنها مما يؤدى الى تكاثر الاجهزة او الميكانيكيات الجماعية التي تميل احيانا بطبيعة وظائفها الى عرقلة عملية التنمية الاقليمية

والدوليـــة . فهناك مثلا البلدان المنتجة للنفط والبلدان المحاطة بحرا ، والبلدان المحاطة برا ، والبلدان المتجمعة على اساس من السلـــــع المشتركة . . . الخ . والحق يقال ان المشكلات الخاصة تحتاج الى عنايـــة خاصة . لكن هذا التشرذم في العالم النامي يجب ان لا يؤدى الـــــى تشرذم اهداف العالم النامي واضعاف مكانته العامة ، فهناك بلدان كبلدى الاردن ، ليست جزرا ، وليست مغلقة برا ، كما انها ليست منتجة للنفـــط . . . الخ . ومثل هذه البلدان تشكل الاغلبية في العالم النامي . ويجـــب ان لا تعتبر مصالحها سطحية وتهمل مشكلاتها بسبب أن مثل هـــــــذه البلدان لم تشكل او تنخرط في ناد بعد .

كذلك دعوني اوكد ان الجهود الفردية للدول يجب ان تبقى مقياسا هاما للمساعدة الفنية . فالانجاز الجيد في جهود التنمية يجب ان يكافـــأ لا ان يعاقب ، كما يجب ان لا تحرم الدول التي تحقق معدلات نماء مشجعة الفرص للحصول على القروض السهلة وما شابهها من المعاملة المميزة حتى تحقق مستوى كريما من التنمية . ومثل هذه الدول التي تحرم فجأة في الوقـــت الحاضر من بعض الامتيازات وتصاب في نفس الوقت بتضخم داخلي وركود خارجي ، تفقد الحافز وتثبط عزيمتها وتبدأ بالتراجع في جهدها التنموى ، وهكـــذا يجب كسر الحلقة المفرغة المتسببة عن ذلك بواسطة اعادة النظر في مقاييـــس التأهيل التي يتطلبها العون للدول النامية .

ان مصطلح "" الاعتماد المتبادل "" الكثير الاستعمال والذى كثـــر سوء استعماله يجب ان ينظر اليه نظرة مختلفة . ومن المؤمل ان يساعد هـــذا المؤتمر على زيادة ادراك الحاجة الى ايجاد اعتماد متبادل متعادل يحل محل العلاقة "" الهرمية "" القائمة بين الشمال والجنوب . وعلى اية حال ، فبالاضافة

الى مساعدة الدول النامية على التفاوض بفعالية اكبر ضمن اطار نظام اقتصادى عالمي جديد ، فان للتعاون الفني بين الدول النامية اهدافا ذاتية مساوية من حيث الاهمية . ولكن دعوني أؤكد قبل الخوض في تلك الاهداف ان التعاون الفني بين الدول النامية لا يقصد منه ان يحل محل العلاقة القائمة بين الشمال والجنوب كما لا يقصد ان يستعمل كحجة ضد استمرارية التدفقات الفنية من الشمال الى الجنوب . وفي الحقيقة فان تعاونا اكثر تلاحما وفعالية بين الدول النامية سيحتاج ويستدعي دعما فنيا مقابلا من الشمال اذ انه سيزيد مقدرة الدول النامية على استيعاب المستوردات الفنية وغيرها من الدول المتقدمة .

ان الاهداف الرئيسية للتعاون الفني بين الدول النامية هي تعزيز الاعتماد على النفس قوميا وجماعيا وتقوية فعالية التعاون الفني الدولي . ولكن قبل احراز اى تقدم باتجاه تحقيق هذه الاهداف ، علينا نحن في البلدان النامية ان نتغلب على ما يسمى بـ "" العوائق النابعة من الاتجاهات او المواقف "" ، علينا ان نعمق ثقتنا في قدرة البلدان النامية الاخرى وان نؤمن بمبدأ العون المشترك من اجل النفع المشترك . وعلى الكثير منا تعديل الاستراتيجيات التنموية التقليدية الموجهة نحو النماء وبذل اهتمام اكبر باثارها من الناحية التوزيعية . وكذلك يجب على كثير من مخططينا ، الذين تدربوا في التخطيط التقليدى واكتسبوا خبراتهم فيه ، ان يعيدوا تنظيم افكارهم من اجل الوصول الى انطلاقة جديدة . ان اهتماما اكبر يجب ان يوجه نحو القيم والظروف المحلية في عملية التخطيط . واضافة الى ذلك ، فان المخططين المثقلين دائما ، وعلى نحو مفرط بالتراث القومي والتاريخي والسياسي يميلون الى تحليل نواقص الماضي اكثر من ميلهم الى تحليل امكانات المستقبل . وهكذا يظهر الميل الى لوم الاخرين على الفشل ، والاختباء وراء الشعارات وبالتالي عدم وضوح رؤيا الواقع والحقيقة .

وبالطبع فبالاضافة الى الضعف الذى قد يكون عليه المخططون وواضعو السياسات ، هناك مشكلات حقيقية تعيق التنمية عن طريق التعاون الفني ، مثال ذلك : عدم توفر البنية التحتية القومية المناسبة ، والتطعيم المتكلف بالتكنولوجيا المعقدة ، والتكييف السياسي الداخلي المؤدى الى البحث عن فوائد قصيرة المدى بدل التخطيط طويل المدى ، والتعقيدات الاجتماعية والتقليدية التي تقف عوائق في وجه التكنولوجيا الحديثة ، وعدم توفر الانظمة التعليمية والتسهيلات التدريبية الموجهة نحو تدعيم عملية التخطيط المناسب . . الخ . ومن المتوقع ان يساعد التعاون الفني بين الدول النامية هذه الدول على مقارنة ملاحظاتها على هذه المشكلات والاستفادة من خبرات بعضها البعض في سبيل المنفعة المشتركة للجميع . ويمكن لهذا المؤتمر ان يضع البداية لتفحص ذاتي ناقد مصحوب بالايمان بان فهم المشكلة هو اول خطوة على طريق حلها . نحن في الدول النامية بحاجة الى العون . ولكن هل نعمل ما فيه الكفاية لمساعدة انفسنا ؟ من المؤمل ان تجيب مداولاتكم في الايام القادمة على هذا السؤال وغيره من الاسئلة .

انني أؤمن بقوة بانه اذا ما توفرت الارادة السياسية لدى اولئك الذين يتحملون مسؤولية ادارة امور التجمعات السكانية الضخمة في الاقطار النامية فانه يمكن تذليل العقبات التي بدت حتى الان مستحيلة . ويجب ان يؤخذ بالاعتبار انه لفترة طويلة امتدت عبر عدة قرون لم تكن الحضارات القديمة التي ترعرعت فيما يسمى اليوم بالاقطار النامية ، والتي استمدت منها البشرية جمعاء اولى ابتكاراتها الفكرية العلمية والتكنولوجية الهامة ، لم تكن تلك الحضارات بعيدة عن بعضها البعض فحسب بل كانت غير قادرة على الاستمرار في اغناء الافكار والمهارات لديها وفي ما بينها عن طريق التبادل . ان هذا التجزؤ

في مخزون المعرفة البشرية قد ادى من جهة الى نوع من الركود بين عدد كبير من سكان العالم والى ظهور عدد صغير نسبيا من الدول استأثرت بقوة هائلة من جهة اخرى . ورغم ان هذه الدول قد امدت الدول النامية بالعون الكثير الا ان ذلك العون لم يكن كافيا كما او نوعا . وهكذا نجم عدم التوازن القائم بين الشمال والجنوب .

ان التعاون الفني بين الدول النامية يطرح تحديا للتخلص من قنوات التفاعل الضيقة التي كانت قائمة بين الامم في الماضي كي يكرس العالم كله كمصدر لمساعدة الدول النامية على حل مشكلات من الضخامة لم يسبق مجابهتها بصورة منظمة من قبل في فترة قصيرة من الوقت وبمثل هذه المصادر المالية المحدودة .

انني من منطقة تتواجد فيها مجموعة فريدة من الدول النامية تتفاوت من الاقل نموا الى اخرى تنعم بمصادر مالية هائلة ولكن ببنية تكنولوجية غير ملائمة . وهي منطقة تعاني من مشكلات سياسية معقدة ويعتمد على استقرارها والى درجة كبيرة ، سلام العالم وامنه ، وبالنسبة للتنمية الاقتصادية من خلال التعاون الفني فان هذه المنطقة تتمتع بامكانيات ضخمة . فهناك في الوقت الحاضر بعض اقطار تتمتع بمصادر مالية ضخمة لكنها تفتقر الى القوى البشرية ، بينما بعضها الاخر يتمتع بوفرة في المصادر البشرية لكنه يفتقر الى المصادر المالية .

ان التجربة المحدودة في التعاون الفني على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي التي اكتسبتها حتى الان دول منطقة غرب اسيا تظهر بوضوح المجال الواسع للتكامل . وانني على يقين بان هذا المؤتمر والحركة العالمية لتدعيم التعاون الفني بين الدول النامية سيوفران مزيدا من التشجيع لتحديد المشاريع وتنفيذها على المستوى الاقليمي بشكل يقضي على الازدواجية ويوفر على الاقطار المعنية الجهود الانفرادية المكلفة ، ويعوض عن ذلك بالجهود الجماعية المؤدية الى النفع المتبادل .

لقد قامت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا بالكثير من اعمال البحث الاساسي حول هذا الموضوع . وقد تطرقت احدى دراساتها الحديثة الى جدوى اقامة مركز عربي اقليمي لنقل التكنولوجيا وتطويرها . ان بلدي يقدم دعمه الكامل لهذه الفكرة نظرا للحاجة الماسة الى مثل هذا المركز وللفوائد الجمة التي يمكن ان يقدمها في الحال وعلى المدى الطويل . ونحن نشعر بان مثل هذا المركز يجب الا يؤدي الى انشاء بيروقراطية محظية ، بل يجب ان يكون مركزا فنيا للتحليل والتقييم يعمل لمساعدة كل قطر في المنطقة على استغلال طاقته الكامنة والاستفادة مما تقدمه الاقطار الاخرى في المنطقة ، وذلك على اكمل وجه . وكذلك يجب ان يساعد هذا المركز على تحديد "" التكنولوجيا المناسبة "" وتسهيل مهمة تجميع مصادر المنطقة بهدف تنمية مثل هذه التكنولوجيا .

ان غرب آسيا منطقة تتمتع بمزيج زخم من المصادر المالية والطبيعية والبشرية ، لكن هذه المصادر لم تستغل بكاملها بعد . فهنالك على سبيل المثال امكانية عقد اتفاقيات على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي للقيام ببرامج مشاركة صناعية حيث تكمل الاطراف المتعاقدة مصادر بعضها البعض ليتخصص كل بلد في حقل مكمل من الصناعة المختارة وبالتالي تتمتع منتوجات تلك الصناعة بافضلية السوق الاقليمي باسره . وقد علمت ان رابطة شعوب جنوب شرق آسيا قد عقدت مثل هذه الاتفاقية بنجاح في حقل الصناعات الزراعية ، وهو حقل بقي مهملا لمدة طويلة في منطقتنا .

وضمن منطقة غرب آسيا فان تجربة بلدي في التنمية الاقتصادية تجربة فريدة . فبالرغم من كونه مسرحا للصراعات المسلحة ثلاث مرات خلال عقد واحد ، وتعرضه لهجرات سكانية كبيرة بالاضافة الى كافة المشكلات السياسية التي تخلفها الحروب ، ومعاناته نتيجة لذلك من مشكلات اجتماعية اقتصادية خطيرة ، فقد

سار الاردن قدما بخططه التنموية يحدوه الايمان بان التفاؤل هو السياسة العملية مهما حدث في المنطقة ، ومنذ فترة خطة التنمية الثلاثية الاولى عام ١٩٧٢ واثناء خطة التنمية الخمسية الحالية ، ضاعفنا تقريبا دخلنا الفردى بالاسعار الحالية . ولكن لهذا التقدم معضلاته ، مثال ذلك ان امكانية الاردن على الحصول على تمويل سهل من مؤسسات كالبنك الدولى قد تناقصت بينما ثمار التنمية قد تلاشت الى حد كبير بفعل الضغوط التضخمية التى يواجهها الاردن .

وضمن ذلك السياق فان انماط توزيع فوائد النمو تشغل تفكيرنا ايضا . فنحن كمعظم الدول النامية ماضون فى البحث عن طرق ووسائل في القطاعين العام والخاص لتحقيق توزيع افضل . وفي حالتنا تكمن احدى الطرق الممكنة لتحقيق ذلك فى الاستفادة الامثل من نظامنا المصرفى ، وخاصة مؤسسات الاقراض المتخصصة ، لتمويل مشاريعنا التنموية ذات الصبغة الاجتماعية . ويمكن في حالة الدول المصدرة للقوى العاملة استخدام هذه المؤسسات ايضا لاستغلال تحويلات العمال من الخارج بشكل افضل ، وفي الوقت الحاضر فان هذا المصدر المالى الغنى يستعمل لشراء سلع كمالية استهلاكية لا تعيق التنمية فحسب بل وتشجع التضخم . وان تفاهما دوليا حول استعمال افضل للاموال عن طريق تنظيم هجرات العمال مصحوباً بحوافز للاستثمارات ذات المحتوى الاجتماعى القوى داخل البلدان المصدرة للعمال سيساعد كثيرا فى مواجهة تحدى التنمية المتزنة ككل .

ان الاردن بلد فقير نسبيا فى مصادره الطبيعية لكنه غنى فى مصادره البشرية ، وفي تخطيطنا التنموى اولينا ولا نزال اهمية خاصة للناحية الاجتماعية والانسانية . وكما يقول جلالة الملك الحسين دائما "" الانسان هو مركز الثقل فى جهودنا التنموية . "" ونحن نولى ضمن جهودنا لتنمية مصادرنا البشرية ، اهتماما خاصا بدور المرأة ، وهو دور يجب ادراك اهميته بشكل افضل على المستوى الاقليمى والمستوى الدولى فى نطاق التعاون الفنى بين الدول النامية .

لقد مارسنا التعاون الفني بين الدول النامية لعدة عقود من الزمن ، وذلك على شكل تزويد الدول النامية الاخرى في المنطقة بالعمال المهرة وشبه المهرة . ويعمل الان اكثر من ثلث القوى الاردنية العاملة في الخارج وبشكل رئيسي في بلدان المنطقة كالبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة . ان ٦٦٪ من مهندسينا و ٤٨ ٪ من مهندسينا الزراعيين و ٣٤٪ من اطبائنا و ٢٤ ٪ من صيادلتنا يعملون في الخارج ، وبالمشابه فقد وقعنا ضمن اطار التعاون الفني بين الدول النامية اتفاقيات للمساعدات الفنية مع اقطار نامية اخرى في المنطقة كمصر والعراق وسوريا . وان تقريرنا الوطني المقدم الى هذا المؤتمر يتضمن تفاصيل مختلف النواحي التي نمارس فيها التعاون الفني بين الدول النامية ، لذلك فانني لا اود ان آخذ وقتكم في توضيح مدى التزام الاردن وايمانه العميق بالتعاون الفني بين الدول النامية .

لكن اسمحوا لي ان اركز على ناحية واحدة ستكون موضوع مداولاتكم في البند رقم ٨ من جدول الاعمال . ان من الواضح فيما يتعلق بتزويد المصادر البشرية وبهجرة العقول والخبرات ان العالم بصورة عامة لا يزال يميز في المعاملة بين صادرات رأس المال وصادرات العمال . هناك حاجة لتعويض البلدان المصدرة للعمال عن فقدانها للمهارات اللازمة في عملية التنمية الوطنية وقد سنحت لي الفرصة في الاجتماع الثالث والستين لمؤتمر العمل الدولي في جنيف ان اقترح انشاء صندوق دولي للتعويضات العمالية . وقد اقرت الجمعية العمومية للامم المتحدة وبالاجماع في دورتها الثانية والثلاثين قرارا يتعلق بهذا الموضوع . وقد بدأت منظمة العمل الدولية وكذلك مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية العمل من اجل ترجمة هذه الفكرة الى واقع .

واننى ارجو دعم هذا المؤتمر لهذا الاقتراح وذلك للسير قدما بتلك الفكـــرة التى نالت تأييد ودعم البلدان ذات العلاقة المباشرة ، والتى ستؤدى الـــى اتفاقية دولية مرضية لتنظيم تدفق العمال بطريقة تنسجم مع المصالح والجهـــود التنموية للبلدان المصدرة والبلدان المستوردة للعمال .

ان الاردن ملتزم التزاما قويا باهداف الامم المتحدة ومبادئها وهو كذلك مؤيد مخلص لنظامها التنموى ، ونحن نقدر هذا النظام ومدينون للمساعدة القيمة التي نتلقاها منه . وايمانا منا بالتزامنا نحو النظام التنموى للامم المتحدة ودون الرغبة فى ان نقف موقف الناقدين ، أود ان أورد بعض الملاحظات حول هـــذا النظام . نحن نرحب بالاقتراحات البناءة الواردة فى مسودة التوصيات المتعلقـة بذلك النظام ، ولكن من الواضح ان النظام الحالى يحتاج ، فيما يتعلق باطـار المساعدة الفنية ، الى تنظيم وتكييف اكبر بالنسبة لمتطلبات التعاون الفنى بيـــن الدول النامية . وبصراحة فان الدول النامية تحتاج الى جهود اكثر وتقارير أقل . ان ما نحتاج اليه ليس المزيد من الافكار بل الوسائل لترجمة تلك الافكار الـــى حقائق . ان خبيرا للامم المتحدة يقدم المساعدة فى مركز فنى فى بلد نام لهـــو اكثر فائدة من رهط من الخبراء فى المقر الرئيسى يقومون بتحليل الاتجاهـــات الاقتصادية لذلك البلد مهما كان ذلك التحليل هاما . وربما تحتاج مهـــام اللجان الاقتصادية الاقليمية الى مراجعة ضمن هذا الاعتبـــار .

لقد شاركنا فى الجهود لاعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعيـة فى الامم المتحدة وتابعنا باهتمام الاجراءات التى اتخذت لتطبيق قرار الجمعيـــة العمومية بهذا الخصوص ، واننا نرحب باجراء اسرع فى هذا المضمار علـــى المستويين الاقليمى والميدانـــى .

وعودة الى الاجراءات العملية التى اتخذت في نطاق التعاون الفنى بين الدول النامية ، دعوني اعرب عن ترحيبنا الشديد بنظام توجيه المعلومات الذى انشىء حديثا . وكم اصابتنى الدهشة خلال رحلاتى الى بلدان نامية عديدة لعدم توفر المعلومات عما يستطيع كل جانب ان يقدمه للاخر فى مجال التعاون الفني . ولذلك فانى فى غنى عن التأكيد على فائدة نظام توجيه المعلومات هذا فى تسهيل عملية التعاون الفني بين الدول النامية ، وآمل زيادة على ذلك ان يكون انشاء تجميع للمعلومات موازعلى المستوى الاقليمى ، وربما من خلال اللجان الاقتصادية الاقليمية ، الخطوة الاولى نحو تشجيع المشاريع ذات النطاق الاقليمى والتي تعمل على تجميع المصادر . ويمكن ان يؤدى هذا بالنتيجة الى تخطيط اقليمي مركزى وفى النهاية الى مرحلة تقوم فيها البلدان النامية ذات المصالح المشتركة ومن خلال تقارب مصالحها بتخطى الاعتبارات الضيقة للسيادة والمصالح المحلية وبتجميع المصادر بهدف تنمية كامل الاقليم او المنطقة ككل . قد تبدو هذه الافكار الان خيالية بعيدة المنال ، ولكنى أؤمن بانه لا مر بنّاء ان يبقى المرء متفائلا يحذوه الامل شرط الا يفقد الصلة بالواقع .

ولقد تأثرت كثيرا بشعار هذا المؤتمر . انه يعبر عن "" جسر عبر الجنوب" ودعوني اجازف فاقول انه جسر فوق مياه مضطربة ، وقد بني على ركائز لا تزال هشة . وعلى اية حال ، فان العالم النامى قد وصل بهذا المؤتمر في بيونسآيرس الى الجسر ويجب الان عبوره . دعونا نأمل ان على الجانب الاخر للجسر تقع ارض الوفرة يحميها مستقبل من السلام والازدهار . واسمحوا لى فى النهاية ان اتمنى لكم جميعا التوفيق في عبور الجسر .